المبحث الرابع
نموذج إحصائي مقترح لقياس
أثر نظام التأمين التكافلى في مصر على قطاع التأمين

تمهيد:

يناقش المبحث قياس أثر نظام التأمين التكافلى في مصر على قطاع التأمين من خلال نموذج قياسى مقترح ثم يوضح مدى الاستفادة من تجارب الدول في التأمين التكافلى في مصر وأخيراً يوضح التحديات التى تواجه التأمين التكافلى وذلك من خلال التعرض للنقاط التالية:

أولاً: النموذج المقترح

تعتمد الباحثة في منهج البحث على صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل: «لا توجد علاقة معنوية بين إجمالى الاستثمارات التى يقدمها قطاع التأمين ككل والتأمين التكافلي بمصر» باستخدام المتغير التابع التالى:

- y_1 اجمالي لاستثمارات .

والمتغيرات المستقلة التى تم استخدامها هي:

- x_1 إجمالي الاستثمارات لشركات التكافل.
- x_2 إجمالي الاقساط لشركات التكافل.
- x_3 إيرادات النشاط التأمينى لتأمينات الحياة والممتلكات بشركات التكافل.

وتعتمد الدراسة القياسية على تحليل البيانات المتوافرة في بيانات السلاسل الزمنية عن الفترة الزمنية من السنة المالية ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ لكل من المتغير التابع ورمز له بالرمز (y_k) والمتغيرات المستقلة ويرمز لها بالرمز (x_k).

وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية من خلال المراحل العلمية لبناء النموذج القياسي للتحقق من صحة فرض العدم المذكور الذي تعتمد عليه الدراسة وهى[1] :

١- المرحلة الأولى: توصيف أو صياغة النموذج (Specification of the Model) .

٢- المرحلة الثانية : تقدير النموذج (Estimation of the Model) .

٣- المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة من النموذج أو التحقق (Verification).

المرحلة الأولى: مرحلة توصيف أو صياغة النموذج.

من خلال هذه المرحلة سوف تحاول الباحثة وضع الافتراضات المبسطة للنموذج، ثم تحديد المتغيرات المفسرة، والتي يمكن أن تساعد متخذ القرار السياسي، ثم صياغة الصورة الرياضية (الإحصائية) التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

١- الافتراضات: لقد افترضت الباحثة عدد من الافتراضات التي تحاول اختبار صحتها من عدم صحتها وهى :

- توجد علاقات سببية بين المتغيرات محل الدراسة ونسعى إلى معرفة أي منهم يكون أكثر تأثيراً على الآخر .
- توجد علاقات خطية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بمعنى أن هذه المتغيرات لن تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل .
- أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أو غير مستقرة من نفس الدرجة (ذات تكامل متناظر) .

٢- تحديد متغيرات النموذج (التابعة والمستقلة):

يوضح الجدول رقم (٣٨) البيانات الخاصة بالمتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X:

(١) فرج عبدالعزيز عزت – نظرية الاقتصاد القياسي – كلية التجارة جامعة عين شمس – القاهرة – ٢٠١٠ ص ٢٢ .

الجدول رقم (٣٨) المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

السنة	إجمالى الاستثمارات لقطاع التأمين المصرى	إجمالي الاستثمارات لشركات التكافل	اجمالي الأقساط لشركات التكافل	إيرادات النشاط التأميني لتأمينات الحياة والممتلكات بشركات التكافل
	Y	χ_1	χ_2	χ_3
2003	12118372	29194	921	296
2004	13517235	28430	9486	3264
2005	14659046	38615	14373	9820
2006	16422481	42617	18132	13001
2007	18998040	52574	26460	17012
2008	28994035	158989	33667	23323
2009	28910615	209108	158872	83531
2010	31711115	540231	371636	239807
2011	35347783	713180	527789	355487
2012	38684112	968672	684029	442434
2013	42339478	1205028	917026	585662

المصدر : تم تجميع البيانات بواسطة الباحثة من الكتاب الاحصائي السنوي لسوق التأمين المصرى، الهيئة العامة للرقابة المالية، القاهرة، الأعداد من ٢٠٠٣ – ٢٠١٣.

٣- تحديد عدد العلاقات داخل النموذج:

سوف تحاول الباحثة من خلال استخدام معامل الارتباط (بيرسون)، توضيح درجة واتجاه ودلالة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يتصف بالخصائص التالية:

- تتراوح قيمته بين -١ و١ ويتم الاشارة إلى المعامل بالرمز R

$$-1 \le R \le 1$$

- تدل أشارة معامل الارتباط على اتجاه العلاقة حيث إن :
  - الإشارة الموجبة تدل على أن العلاقة طردية .

- الإشارة السالبة تدل على أن العلاقة عكسية .

- القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تدل على قوة العلاقة، حيث أن اقتراب القيمة من الواحد الصحيح يدل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقترب من الصفر تدل ذلك على ضعف العلاقة.

بالإضافة إلى انه يمكن تحديد مستوي العلاقة من خلال مايلي:

العلاقة الضعيفة : هي القيمة المطلقة التي تقع بين الصفر و(٠.٥ ±)

$$0 \le R \le \pm 0.5$$

العلاقة المتوسطة : هي القيمة المطلقة التي تقع بين الـ (±٠.٥) و(±٠.٧٥)

$$\pm 0.5 \le R \le \pm 0.75$$

العلاقة القوية: هي القيمة المطلقة التي تكون أكبر من أو تساوي (±٠.٧٥) وأقل من (±١)

$$\pm 0.75 \le R \le \pm 1$$

- معنوية الاختبار : وهى تعنى اختبار لفرض العدم ($H_0 = 0$) الذي يعنى أن معامل الارتباط ($\le 0 \ge$) ضد الفرض البديل ($H_1 \ne 0$) وهو يعنى أن معامل الارتباط لا يساوي صفر، وكلما كان مستوي المعنوية **أقل من** (٥٪ أو ١٪) دل ذلك على معنوية الارتباط وإذا كان **أكبر** من (٥٪ أو ١٪) أو **مساوي** لها دل ذلك على عدم معنوية معامل الارتباط وبأجراء تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٩) علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

بيـــــــــان		χ_1	χ_2	χ_3
y_1	قوة الارتباط	٪٩١.٤٠	٪٨٩.٦٠	٪٨٩.٣٠
	مستوي الدلاله	٠	٠	٠

وبإجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع [Sig. (2-tailed)]، جاءت نتيجة التحليل الإحصائي كما بالجدول رقم (٣٩) على النحو التالي:

توجد علاقة ارتباط بين (y_1) إجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين المصري وكلاً من:

- χ_1 إجمالي الاستثمارات لشركات التكافل علاقة طردية وبقوة مقدارها ٩١.٤٪ وذات دلالة احصائية معنوية بمعامل ثقة ١٪.
- χ_2 إجمالي الأقساط لشركات التكافل علاقة طردية وبقوة مقدارها ٨٩.٦٪ تقريباً وذات دلالة احصائية معنوية بمعامل ثقة ١٪.
- χ_3 إيرادات النشاط التأميني لتأمينات الحياة والممتلكات بشركات التكافل علاقة طردية وبقوة مقدارها ٨٩.٣٪ وذات دلالة احصائية معنوية بمعامل ثقة ١٪.

المرحلة الثانية: تقدير النموذج

في هذه المرحلة يتم مراعاة ما يلي:

أ - تحديد الصياغة القياسية للنموذج

يتم استخدام الصيغة الرياضية لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد وهي[1]:

$$y = \beta_0 + \beta_1\chi_1 + \beta_2\chi_2 + \ldots\ldots\ldots + \beta_k\chi_k + u_i$$

Y = المتغير التابع.

$X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots X_k$ = المتغيرات المستقلة.

U = الخطأ العشوائي الغير جدير بالملاحظة.

B_k = معلمات الانحدار

B_0 = ثابت

ويمكن التنبؤ بمعادلة الانحدار المتعدد للمتغيرات التابعة والتي يعبر عنها بالرمز($\hat{y}$)للمتغيرات التابعة محل الدراسة باستخدام الصيغة القياسية التالية[2]:

(1) Damodar N.Gujarati, Basic Econometric , Fourth Edition , I .Single – Equation Regression Models , The The Graw–Hill Companies, 2004, pp:202

(2) Gary Simon, Documents prepared for use in course B01.1305, New York University, Stern School of Business, 2003, PP.3.

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \chi_1 + \hat{\beta}_2 \chi_2 + \ldots\ldots\ldots + \hat{\beta}_k \chi_k + u$$

ب – شروط النموذج

تحدد شروط النموذج على النحو التالي[1]:

١) العلاقة ذات اتجاه وحيد للسببية:

٢) القيمة المتوسطة أو توقع المتغير العشوائي في أى فترة معينة = صفر

٣) تباين الخطأ العشوائي(u_i) حول متوسطه (صفر) يكون ثابت عند جميع قيم المتغير المستقل (X) .

$$Var\ (u) = E\{u_i - E\ (u)\ \} = E\ (u_i)^2 = (Q_{ui}^2)\ \textbf{(CONSTANT)}$$

حيث إن :

u_i = الوسط الحسابي لـ zero = (u)

Q_{ui}^2 = مقدار ثابت

يتضح لنا من المعادلة أن قيمة (u_i) تتغير في مدى ثابت أو حدود ثابتة حول الوسط الحسابي له وهو الصفر، ويعنى ذلك أن الفرق أو المدى بين الحد الأقصى والحد الأدنى لقيم المتغير العشوائي عند كل قيم المتغير المستقل (X_i) ثابت.

٤) الخطأ العشوائي له توزيع معتدل (طبيعي) بمتوسط = zero

$$u \sim N\ (o,\ Q_{ui}^2)$$

أى أن قيمة المتغير العشوائي (u) تؤول إلى أو تتبع التوزيع الطبيعي (N) بمتوسط (zero)، وتباين (Q_{ui}^2).

٥) قيم المتغير العشوائي (u_i) مستقلة عن قيم المتغير المستقل (X_i) أو المتغيرات المفسرة .

تغاير = $(x_i u_i)$ صفر

(١) فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩-١٦٤.

$Cov\ (x_i, u_i) = zero$

أو توقع (x_i, u_i) = صفر

$$E\ (x_i\ u_i) = zreo$$

يعنى هذا أن تغايرات قيم المتغيرات العشوائية او الخطأ في اى مشاهدة – مستقل عن الخطأ في بقية المشاهدات، اى لايوجد ارتباط ذاتى او ارتباط تسلسلي بين الاخطاء وبعضها البعض.

٦) عدم وجود أخطاء في قياس المتغير العشوائي.

٧) درجات الحرية ذات قيمة موجبة (DF > O)

٨) استخدام أساليب التقدير العلمية بما يتفق مع النظرية الاقتصادية والمعايير الإحصائية، مع مراعاة خصائص المقدار الجيد وهى :

-الخطيةLinearity ، عدم التحيزUnbiasedness ، الاتساقConsistency ، الأقل تباينLeast Variance ، التغاير. covariance

٩) تقدير تباين الخطأ العشوائي والتباين لتغايرات المعلمات المقدرة

وباستخدام الطريقة البيانية يتضح لنا أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط المستقيم، مما يعنى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتضح من الرسم البياني التالي:

شكل رقم (٢) تقدير تباين الخطأ العشوائى والتباين لتغايرات المعلمات المقدرة

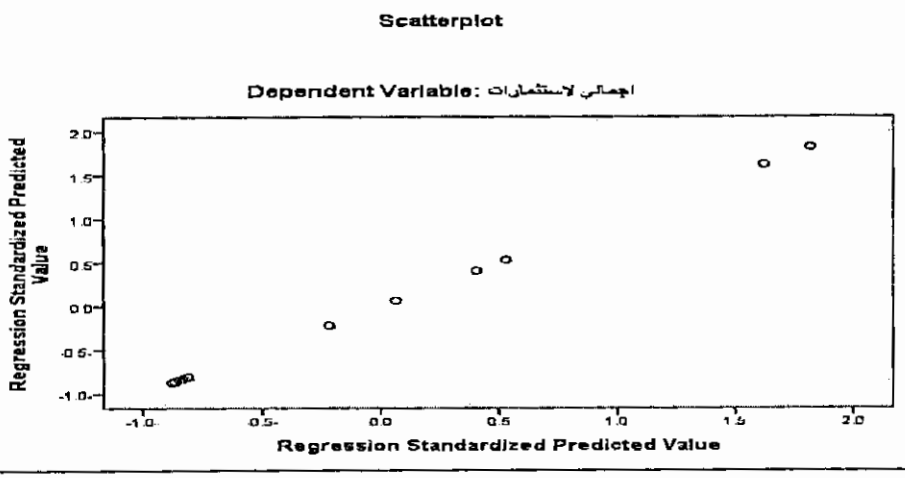

جـ - أسلوب التقدير المتبع:

لقد قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار باستخدام طريقة Stepwise) (Regression لتحديد أهم المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي في المتغيرات التابعة، من خلال إدخال المتغيرات واحد بعد الأخر بخطوات متسلسلة إلى النموذج ويقوم البرنامج باستبعاد المتغيرات التي تصبح غير متأثرة بوجود بقية المتغيرات.

ولقد قامت الباحثة بعمل نموذج للتنبؤ بقيمة المتغير التابع «إجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين» وذلك بدلالة أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغيرات التابعة، حيث تعبر قيم معاملات الانحدار عن معدل التغير الممكن حدوثه في قيم المتغير التابع، والتى لها تأثير ويرمز لها بالرمز (Xs) وهى:

$$\hat{Y} = 1.456E7 + \chi_1 95.65 + \chi_2 36.356 + \chi_3(-203.094) + 2289255.021$$

واختبار ***(Durbin-Watson)*** الذي يوضح علاقة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ، ويستخدم المعادلة التالية :

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{t=n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{t=n} e_t^2}$$

حيث إن[1]:

e_t عنصر الخطأ العشوائي في الفترة. t

e_{t-1} عنصر الخطأ العشوائي في الفترة السابقة (t-1)

ويتم مقارنة (**d**) المحسوبة مع القيمة الجدولية (d_u و d_L) وهنا يوجد أكثر من احتمال:

- إذا كانت $0 < d < d_u$ ∴ يوجد ارتباط ذاتي موجب
- إذا كانت $2 < d < 4 - d_L$ ∴ يوجد ارتباط ذاتي سالب
- إذا كانت $d_u < d < 2$ أو $4 - d_u > d > 2$ ∴ لا يوجد ارتباط ذاتي.
- إذا كانت $d_L < d < d_u$ أو $4 - d_L > d > 4 - d_u$ ∴ الاختبار غير محدد أو غير حاسم.

الجدول رقم (٤٠) نتائج اختبار Durbin-Watson

بيـــــــــــــــــان	النتيجة
إجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين	١.١٦٨

وبإلقاء نظرة فاحصة عن بيانات الجدول رقم (٤٠) يتضح لنا عند مستوى معنوية (٠٥.) كانت النتائج تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة نظراً لأن ($d_u - 4 > d > 2$).

(١) خالد محمد محمد أحمد ـ التحليل الإحصائي لوضع خطة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاع التشييد والبناء ـ رسالة ماجستير ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ٢٠٠٠ ص١٩٠-١٩١.

المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة من النموذج أو التحقق (Verification):

أ- النظرية الاقتصادية :

يقصد بالنظرية الاقتصادية **Economic Theory** مجموعة من النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة وهي التي تضع القواعد والمبادئ الاقتصادية التي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف، فهناك الكثير من الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن نشاهدها والتي تجعلنا نتساءل عنها وعن العلاقة التي نجدها بين شيئين أو أكثر فيها، وترتبط تلك الظواهر مع بعضها بعلاقات متشابكة ينبغى اكتشافها والتعرف على حركتها وكيفية التأثير فيها، ويكون ذلك من خلال النظرية.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنّه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادى ونمط معدل أدائه من اجل استخدامها في دراسة مختلف التطوّرات المحتملة بناء على فروض معيّنة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الاتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية[1].

ب- المعايير الإحصائية:

يمكن اختبار صلاحية النموذج الإحصائي بأجراء الاختبارات التالية:

١ - **اختبار جودة التوفيق:** يوجد عدة طرق لهذا الاختبار (حسن المطابقة بين القيم الحقيقية والمقدرة) وسوف تقوم الباحثة باستخدام **معامل التحديد (R^2) ، وذلك** من خلال المقارنة بين القيمة المقدرة) $\hat{Y}$ (والقيمة الحقيقية للمتغير (Y) ، وهو ينحصر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح فهذا معناه عدم وجود اختلاف بين قيمة (Y) و($\hat{Y}$)، أما إذا اقترب من الصفر فهو يعنى أن نموذج الانحدار غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع (Y).

(١) سيف الدين إبراهيم تاج الدين، نحو نموذج إسلامي لسوق الأسهم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز – السعودية، م٣، ع ١، ١٩٨٥، ص٧٩.

ومعامل التحديد هو مربع معامل الارتباط ويتم حسابة كما يلي:

$$R^2 = \frac{SSR}{SST}$$

حيث إن :

SSE مجموع مربعات الخطأ Sum Squares of error

SSR مجموع مربعات الانحدار Sum squares of regression

SST مجموع المربعات Sum squares of total

معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination

هو عبارة عن النسبة بين الاختلافات المفسرة والاختلاف الكلى .

- إذا كانت الاختلافات المفسرة = صفرا، أي أن الاختلاف الكلى جميعه غير مفسر، فان هذه النسبة = الصفر.

- أما إذا كانت الاختلافات غير المفسرة لا تساوى صفر، اى أن الاختلاف الكلى جميعه مفسر، فان النسبة = الواحد الصحيح.

- أما في الحالات الأخرى، فإن هذه النسبة تقع بين الصفر والواحد الصحيح.

وبما أن النسبة دائماً غير سالبة فيرمز لها بالرمز R^2.

ولقد توصلت الباحثة من خلال الجدول رقم (٤١) إلى أن نموذج الانحدار المقترح صالح للتنبؤ، نظراً لان معامل التحديد يقترب من الواحد الصحيح كما يلي:

الجدول رقم (٤١) معامل التحديد

بيـــــــــــــــان	R^2
اجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين	٠.٨٤

٢- اختبار الفروض :

قامت الباحثة باختبار الفروض التي قدمتها من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية (F و T) وجاءت النتائج على النحو التالي:

❖ **اختبار F :**

هو اختبار يعتمد على المقارنة بين المتغيرات المستقلة (X) مع مقدار المتغير التابع (Y)، كما يتم استخدامه لاختبار جوهرية نموذج الانحدار، كما أن هذا الاختبار يمكن استخدامه لتحديد ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ترجع إلى عوامل الصدفة أو يمكن إرجاعها إلى وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين، ولاختبار صلاحية النموذج أو قدرته على التنبؤ بدقة حيث يتم المقارنة بين نسبة F وقيمة F الجدولية فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة، دل ذلك على جوهرية العلاقة أو على صلاحية النموذج للتنبؤ بدقة، ويمكن صياغة الشرط رياضياً كما يلي:

$$(F)ratio > F_{V1,V2,\alpha}$$

$V1$ درجة الحرية للبسط أو درجات حرية الانحدار

$V2$ درجة حرية المقام أو درجات الحرية للخطأ

α مساوي المعنوية أو المكمل الحسابي لمعامل الثقة

ومن المعروف أنة يمكن الحكم على صلاحية النموذج إذا كانت ٩٥٪ من البواقي تقع داخل المدى ± 2 والخطأ المعياري $\pm 2E$، وإذا كان هناك قيمة لأحد البواقي خارج هذا المدى فإن المشاهدة الخاصة بها تعتبر مشاهدة شاذة أو متطرفة (Outlines).

إن هذا الاختبار يوضح مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا اعتماداً على فرضين

أ- الفرض الأصلي: والذي ينص على أنه ليس هناك علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك وفقاً للمعادلة :

$$H_0 : \hat{B}_1 = \hat{B}_2 = \hat{B}_K = 0$$

ب- الفرض البديل: والذي ينص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك طبقاً للمعادلة التالية :

$$H_1 : \hat{B}_1 \neq \hat{B}_2 \neq \hat{B}_k \neq 0$$

ويتم اختبار F وفقاً للمعادلة الرياضية التالية :

$$F = \frac{R^2 lk}{1 - R^2 (n - k - 1)}$$

حيث إن (k) : و(n-k-1) هي درجات الحرية للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين.

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار التي توصلت إليها الباحثة والتي يتضمنها نموذج الانحدار المتعدد:

الجدول رقم (٤٢)

بيان	إجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين
Test-F	18.395
مستوي الدلالة	0.001

ويتضح لنا من الجدول رقم (٤٢) أن مستوي الدلالة يقترب من الصفر تقريباً، وأقل من معامل الثقة (٥٪) لإجمالي الاستثمارات بقطاع التأمين عن درجات حرية (٣ و٧).

وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوى، وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

❖ **اختبار T :**

الهدف من هذا الاختبار هو تحديد مدى جوهرية تأثير المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots, X_k$ على المتغير التابع(Y) ، بالإضافة إلى جوهرية الجزء الثابت في معادلة الانحدار، ويعتمد ذلك على فرضين هما:

ج- الفرض العدم : الفرض الأصلي : والذي ينص على أنه ليس هناك علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك وفقاً للمعادلة :

$$H_0 : p = 0$$

د- الفرض البديل : والذى ينص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك طبقاً للمعادلة التالية :

$H_0 : p \neq 0$

ولقد توصلت الباحثة إلى نتائج هذا الاختبار كما بالجدول رقم (٤٣) على النحو التالي:

الجدول رقم (٤٣) اختبار T

بيان	إجمالى الاستثمارات بقطاع التأمين	
	T	p-value
(Constant)	6.36	0
χ_1	2.249	0.059
χ_2	0.317	0.761
χ_3	-1.105	0.305

بالنسبة إلى (β_0) نجد أن قيمة الاحتمال هى اقل من مستوي المعنوية ٥٪ وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن معامل الانحدار في النموذج معنوي، وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل (χ_1) أما باقي المتغيرات المستقلة (χ_2،χ_3) نجد أن قيمة الاحتمال هى اكبر من مستوي المعنوية ٥٪ وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأن معامل الانحدار في النموذج معنوي.

ثانياً : مدى الاستفادة من تجارب الدول في التأمين التكافلى بالنسبة لمصر

بعد استعراض تجارب الدول في تطبيق التأمين التكافلى وجد تنظيم قانونى وهيئات للرقابة خاصة بالتأمين التكافلى في كل من المملكة العربية السعودية ودولة السودان ولا يوجد قانون منظم بدولة الإمارات، وبالإطلاع على القوانين المنظمة لسوق التأمين المصرى في المبحث الأول من الفصل الثانى بالدراسة تبين عدم وجود قانون خاص بأعمال التأمين التكافلى ولا وجود هيئة شرعية خاصة للرقابة عليه نظراً لحداثة تطبيقه .

ويلاحظ من خلال التحليلات السابق استعراضها في المبحث الأول من الفصل الثانى ومن النموذج الإحصائى المقترح لقياس أثر نظام التأمين التكافلى في مصر على قطاع التأمين أن سوق التأمين المصرية لديها من المقومات ما يكفل تقدمها في مصاف أسواق التأمين الكبري بالمنطقة حيث كان للسوق المصرية الفضل في تطور صناعة التأمين في كثير من الدول العربية التي استفادت من الخبرات المصرية بداية من منتصف القرن الماضي كما يوجد من المقومات الاقتصادية والفنية والخبرات البشرية ما يجعلها السوق الرائدة في منطقة الشرق الأوسط هذا في ظل وجود قطاع كبير من الجمهور يحجم عن التأمين لأسباب دينية.

وتطبيق التأمين التكافلى في مصر سوف يجذب قطاع كبير من الجمهور مما سيؤثر على تنامى قطاع التأمين ككل واحتلال مصر مرتبة متقدمة في خلال سنوات قليلة وخصوصاً إذا تم إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلى وإيجاد هيئة رقابة شرعية على أعمالة يتوافر فيها ذوى خبرة من التأمين ومن علماء الأزهر في هذا المجال على أن يتم إنشاء قسم متخصص بكليات التجارة للتأمين التكافلى لإعداد كوادر من ذوى الخبرة والتغلب على النقص الحادث في الخبرات المتوفرة لهذا النوع من التأمين وكل هذا سيساعد في بناء الثقة من جانب الجمهور في التأمين التكافلى، علماً بأنه قد تم تفعيل العديد من الاجراءات الخاصة بتنشيط قطاع التأمين المصرى طوال السنوات الخمس الماضية ومازالت أيضاً إجراءات التصحيح مستمرة والتى ستشمل أيضاً التأمين التكافلى.

ثالثاً: التحديات التى تواجه التأمين التكافلى

واجه تطبيق التأمين التكافلي العديد من المعوقات والمشاكل التي تختلف من دولة لأخرى بحسب القوانين المنظمة والمؤسسات المالية وكان أهم هذه المعوقات ما يلي:

١. عدم وضوح الرؤية الشرعية للتأمين الإسلامي لأن هناك عدم اتفاق فيما يتعلق بالضوابط الشرعية للتأمين التعاونى الإسلامى بالنسبة للفتاوى التي صدرت من هيئة كبار العلماء وما رأته اللجنة الدائمة للإفتاء وكذلك بعض الآراء لعلماء موثوق في علمهم الشرعي مما جعل قطاعاً كبيراً من الجمهور يحجم عن الإقبال على

التأمين وخصوصاً في المجال الاختياري إما من باب الحذر الشرعي أو من باب عدم حسم مسألة شرعية التأمين وعدم وضوح معايير وضوابط التأمين الإسلامي إضافة إلى عدم ثقة قطاع كبير من الجمهور في الالتزام الذي تبديه شركات التأمين بضوابط التأمين الإسلامي[1].

٢. عدم المعرفة التأمينية من جانب الجمهور وقصور اهتمام الأفراد بالجانب الشرعي فقط على الرغم من أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للتأمين وعدم محاولة البحث عن مزايا التأمين بشكل موضوعي والحقوق التي تخولها وثيقة التأمين للمستفيدين منها ولم تقتصر مشكلة عدم المعرفة التأمينية على غير المتعاملين في التأمين بل امتدت إلى المتعاملين فيه فهناك ضعف في المعرفة التأمينية من الناحية الشرعية لدي كثير من العاملين في مجال التأمين الإسلامي[2].

٣. بالرغم من وجود شركات تأمين تكافلي تطبق المبادئ والضوابط العامة للتأمين الإسلامي إلا أن واقع التطبيق العملي لكثير منها وضح وجود انحرافات في التطبيق فقد وضحت بعض الدراسات السابقة التى تناولت الوثائق الصادرة عن تلك الشركات بالسعودية أنه على الرغم من النص في العقد على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع إلا أن هناك عبارات ونصوص تدل على إرادة المعاوضة والعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني دون الألفاظ التى لم يقصد معانيها .

٤. عدم وجود قوانين منظمة للتأمين الإسلامي في بعض الدول وقصورها في البعض الآخر

٥. يفرض الالتزام بالتبرع في التأمين الإسلامي إشكالية تعيق الإقبال عليه نظراً لأن ذلك يتطلب تضحية كبيرة من أصحاب الثروة وشعوراً فياضا بروح الأخوة الإسلامية والتكافل بين المسلمين في الوقت الذى سادت فيه المادية بشكل كبير .

---

(١) فهد بن حمود العنزى، معوقات صناعة التأمين التعاونى بالمملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص ٥-٧

(٢) المرجع السابق، ص ١٠-١١ .

٦. عدم وجود معيار شرعي خاص للضوابط الشرعية للتغطيات التأمينية إذ يجب إيضاح صور وتطبيقات عملية معاصرة للتغطيات الجائزة وغير الجائزة شرعاً، وذلك بهدف تقريب المعرفة الشرعية لجميع العاملين في شركات التأمين والمتعاملين معها[١].

٧. تواجه هيئات الرقابة الشرعية تحديات تؤثر في سير العمل واستثمار الأموال وتنعكس على وثائق الشركات و تتلخص أهم التحديات فيما يلي[٢].

- **عدم وجود انظمة للرقابة الشرعية** فلا تزال بعض المؤسسات المالية الإسلامية غير مهتمة بشكل أو بآخر بإيجاد نظام للرقابة الشرعية ولكن تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بإعداد معايير شرعية.
- ضعف التأهيل الفني والمهني لبعض الهيئات الشرعية مما ينعكس سلباً على قدرتها على اصدار الفتوى بشكلها الصحيح فمن المعلوم بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما أن التكييف الشرعي الصحيح للمسألة محل البحث هو أحد أهم العناصر المؤثرة في صواب الفتوى بالإضافة إلى عدم قدرة بعض الهيئات الشرعية على مراجعة وتحليل البيانات للمؤسسات المالية.
- **شكلية بعض الهيئات الشرعية وضعف دورها:** فهي توجد في بعض المؤسسات المالية الإسلامية ولكن لا يظهر لها أي أثر على تلك المؤسسات، بل أن بعضها يكتفي بإصدار الفتاوى كما يحلو لمجالس ادارة تلك المؤسسات أما عن ضعف دورها فيتضح في المخالفات الشرعية التى

(١) ماجد محمد على أبو شنب، أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلى بالمملكة العربية السعودية، دراسة لاستكمال متطلبات دكتوراه الإدارة، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٣، ص ٥٧ .

(٢) موسى مصطفى القضاة، محاضرة بعنوان التحديات التي تواجه تطبيق التكافل والحلول المقترحة، ١١ - ١٣ / ٣ / ٢٠٠٧، ص ٧- ٨ .

تمارسها الشركة بقصد أو بغير قصد من خلال إدارتها العليا أو أحد موظفيها وقد يكون الباعث على ذلك التهرب من القيود والضوابط الشرعية التي تفرضها الهيئة الشرعية أو رؤية الإدارة العليا بأن الهيئة الشرعية أداة مساعدة تستخدمها الشركة في حالة الاحتياج لها، وأن ذلك لا يعنى أن يتم عرض كافة الوثائق والعقود والاتفاقيات على الهيئة كما يمكن أن يكون الموظف حسن النية يحتمل خطؤه في فهم الضوابط الشرعية دون قصد .

٨. المنافسة من جانب شركات التأمين التجاري .

٩. النقص الحاد في الكادر البشري اللازم وجودة لشركات التأمين الإسلامي .

١٠. أن عملية الاستثمار في التأمين التكافلي غير مشجعة للمستثمرين نظراً لإنتفاء هدف تحقيق الربح من عملية التأمين نفسها واقتصار تحقيقه على إدارة العملية التأمينية أى أجر الوكالة أو ربح المضاربة .

١١. عدم وضوح المنهجية العلمية المتبعة في إعداد وصياغة القوانين المنظمة لأعمال شركات التأمين الإسلامى لاسيما من جوانبها الفقهية والمهنية والقانونية ذلك أن إعداد قوانين التأمين التكافلي يتطلب مراعاة ثلاثة فنون مختلفة وهي فقه الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها والصناعة التأمينية من حيث آلياتها ومنتجاتها والقواعد القانونية الحاكمة للتأمين وعلاقة ذلك كله بالتشريعات والأنظمة المالية والتجارية السارية في الدولة.